مشكلة الاسترليني

١ — توطئة

لم تنته مشكلات بريطانيا بانتصارها في الحرب الأخيرة ، بل تفاقمت وعظمت حدتها فما أن وضعت الحرب أوزارها حتى ألفت بريطانيا أحوالها الاقتصادية تهددها بسوء المصير ، فقد حطمت العمليات الحربية كثيراً من أدوات الإنتاج ومراكزه وفقدت عدداً من أسواقها الخارجية لاضطراب أحوال أوربا خاصة ، ومن ثم هبط معدل صادراتها بينما ظل معدل وارداتها على حاله تقريباً فليس يسيراً عليها أن تقلل — الى حد خطير — وارداتها من الأطعمة والمواد الأولية وإلا تأثر مستوى معيشة شعبها تأثر خطيراً وهدد صناعاتها نفسها بالكساد والبوار .

ولقد كانت بريطانيا قبل نشوب الحرب الأخيرة تغترف من حصيلة استثماراتها الخارجية وأرباح أسطولها التجاري وما تجنيه من سوق لندن المالية من وراء العمليات المالية المختلفة من أرباح ، وما يمكنها من سد الثغرة بين صادراتها ووارداتها أو كما يقال في التعبير الفني موازنة ميزان مدفوعاتها . بيد أنه هبطت حمولة أسطولها التجاري كما استنفدت جانباً عظيماً من استثماراتها الخارجية في أثناء تمويلها لحربها الأخيرة وهذا كان من أهم الأسباب التي حدت بالرئيس روزفلت الى إقرار نظام الاعارة والتأجير بعد أن لمس تصدع النظام المالي البريطاني وعجز الاقتصاد القومي عن تمويل حربها مع المحور . ولما انضمت الولايات المتحدة الى صف الحلفاء اتسع نطاق عمليات الاعارة والتأجير ، فضمنت بريطانيا حصولها على احتياجاتها الحربية والمدنية من الولايات المتحدة دون أن تضطر الى دفع أثمانها أو تقييدها ديوناً عليها

ولقد ألجأت بريطانيا الحاجة الى عقد طائفة من القروض في كندا ودول أميركا الجنوبية والسويد وسويسرا والشراء مؤجلاً منها ومن غيرها . وفوق هذا كله استغلالها

العلاقة بينها وبين طائفة من البلاد عرفت بكتلة الاسترليني وتضم المستعمرات المستقلة (عدا كندا فلها وضع خاص) والمستعمرات البريطانية وبعض البلاد الصغيرة الأخرى، وأخيراً مصر والعراق. ويقضي الانتساب الى الكتلة الاسترلينية — خاصة — ثبات سعر الصرف بين الجنيه الاسترليني وعملات البلاد الأعضاء في الكتلة، وأن تستند نظمها النقدية على ما يعرف بنظام «الصرف بالاسترليني» ولبابه أن يكون غطاء العملة، الأوراق المالية التي تصدرها الخزانة البريطانية، ثم هيئة بريطانيا على ما يتحصل لأعضاء الكتلة من نقد أجنبي واعادة صرفه الى كل منهم وفقاً لاحتياجاتهم جميعاً. ولقد منح هذا النظام بريطانيا وسيلة فذّة لتمويل مشترياتها من سلع وخدمات من أعضاء الكتلة. وتفسير ذلك أنه يقتضي أحكام الكتلة الاسترلينية تستطيع بريطانيا الحصول على ما تشاء من عملة عضو من أعضاء الكتلة على أن تُصدر مقابلها ما يوازيها من أذونات الخزانة البريطانية وما في حكمها، ويعني هذا حصول بريطانيا على قرض اجباري لا تجاوز فائدته فائدة غطاء عملة العضو.

وهكذا تجمعت لبلاد الكتلة الاسترلينية ديون على بريطانيا تنيف على الثلاثة آلاف وخمسمائة مليون جنيه استرليني منها القا مليون جنيه تستحقها الهند وأربعمائة وأربعين مليوناً تستحقها مصر. وما كانت بريطانيا لتستطيع سداد هذه الأرصدة بضائع أو عملة أجنبية يستخدمها أصحاب الأرصدة في الشراء من البلاد الأخرى، فاضطرت ان تقيد استخدامها الى أن يحين أوان تسويتها وكانت بريطانيا تسمح القينة بعد القينة بذلك عقال جزء من أرصدة بعض البلاد بوساطة إعطائها مبالغ من الدولارات أو سداد بعض مشترياتها من الأسواق البريطانية.

وللمشكلة الاسترلينية جانب آخر. فان اقدام الولايات المتحدة على وقف العمل بنظام الاعارة والتأجير وضع بريطانيا في موقف بالغ الحرج. إذ حد من وسيلة دفع مشترياتها من الولايات المتحدة وهذا ما دفعها الى التماس قرض من هذه البلاد تستعين به في رأب ما صدعته الحرب من كيانها الاقتصادي والمالي وفي موازنة ميزان مدفوعاتها فترة حتى يستقيم حال اقتصادها القومي.

٢ — أثر القرض الاميركي في مشكلة الاسترليني

بلغ مقدار القرض الذي منحته الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى بمقتضى الاتفاقية المالية البريطانية الاميركية، وفترة سحب القرض تنتهي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وبعدها يبدأ استهلاك القرض . ومن الجري بالذكر أن الحكومة الكندية أقرضت بريطانيا في نفس الوقت ١٢٥٠ مليون دولار كندي .

وتفرض اتفاقية القرض على بريطانيا اجراء التعديلات الهامة التالية في سياستها الخاصة بالاشراف على عمليات المبادلة :

أولاً — أن تتخذ في غضون سنة من تاريخ التصديق على القرض ، التدابير الكفيلة بجعل متحصلات الاسترليني لكل الدول المنتمية الى كتلة الاسترليني قابلة للتحويل الى أية عملة أخرى وإلغاء نظام تجميع الدولارات Dollar Pool في لندن وتوزيعه على أعضاء الكتلة.

ثانياً — الغاء القيود المفروضة على حرية استخدام الأرصدة الاسترليني المملوكة لأفراد في الولايات المتحدة .

ثالثاً — أن ترفع — في غضون سنة — كل القيود المفروضة على المدفوعات وعلى التحويلات الخاصة بالعمليات التجارية الجارية ، وذلك فيما يتعلق بكافة الدول الأعضاء في كتلة الاسترليني وغير الأعضاء .

ولقد رسمت الاتفاقية الخطوط الأساسية لحل مشكلة الأرصدة الاسترليني التي تحوزها أعضاء كتلة الاسترليني وهم يمتلكون الجانب الأعظم من الأرصدة . فقضت بفك عقال جانب من الأرصدة المتجمدة فوراً وجعله قابلاً للتحويل الى أية عملة ، والافراج عن جانب آخر منها على دفعات تبدأ من عام ١٩٥١ . أما بقية الأرصدة فيجب الغاؤها لقاء « المنفعة التي تجنيها الدول التي تمتلك الأرصدة ، من هذه التسوية » . ولم تضع الاتفاقية قاعدة عامة لتسوية الأرصدة الاسترليني ، وتركت أمر ذلك الى مفاوضات تجريها بريطانيا مع دائنيها .

وفي المقال التالي نعرض لتطور المشكلة الاسترليني منذ تقرير مبدأ قابلية الاسترليني للتحويل ،،،،

فؤاد محمد سبيل